

Distr.: General
14 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البند ٧٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة
في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهتان إلى رئيس
الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أود إحاطتكم علما بفحوى طلب مقدم من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة
الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم
يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، يتعلق بشكل مباشر بقدرة المحكمة الدولية على تنفيذ
استراتيجية الإنجاز التي تنتهجها. وقد طلب رئيس المحكمة تمكين القاضية كريستين فان دن
فينغارت، من رعايا بلجيكا، من الاضطلاع بالمحاكمة الخاصة بالقضية رقم IT-95-13/1،
المدعية العامة ضد مركسيتش وآخرين التي تبدأ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وتذكرون أن فترة ولاية القاضية فان دن فينغارت كعضو في فريق القضاة
المخصصين قد انقضت في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. على أنه تلبية لطلبي بصيغته الواردة في
رسالتي المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (A/59/666-S/2005/9)، قرر مجلس الأمن،
بموجب قراره ١٥٨١ (٢٠٠٥)، والجمعية العامة، في جلستها العامة المعقودة في ٢٠ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٥، في جملة ما قررا، أن تستمر القاضية فان دن فينغارت كقاضية مخصصة
إلى ما بعد انقضاء مدة ولايتها حتى تنتهي من نظر قضية ليماج. وقد واصلت القاضية فان

* A/60/150.

دن فينغارت العمل في نظر تلك القضية التي ذكر رئيس المحكمة الدولية أن من المقرر أن ينتهي النظر فيها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وتبعاً لذلك، انتخبت القاضية فان دن فينغارت، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كقاضية دائمة لدى المحكمة الدولية لولاية مدتها أربع سنوات اعتباراً من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وبالتالي، فإن موافقة مجلس الأمن، باعتباره الهيئة الأم للمحكمة الدولية، والجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التي تنتخب قضاؤها، ستكون مطلوبة كي يتاح للقاضية فان دن فينغارت النظر، اعتباراً من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في قضية مركسيتش، على اعتبار أنه لم يؤذن لها بمتابعة مهامها إلا كقاضية مخصصة في قضية ليماج وأنها لن تبدأ ولايتها التي انتخبت لها لمدة أربع سنوات كقاضية دائمة لدى المحكمة الدولية إلا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وأود من ثم أن اقترح إصدار إذن من الجمعية العامة ومجلس الأمن بتكليف القاضية فان دن فينغارت بالنظر في قضية مركسيتش اعتباراً من ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ كقاضية دائمة لدى المحكمة الدولية، رغم أن ولايتها كقاضية دائمة لن تبدأ سوى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ومن شأن هذا الاقتراح، إذا حظي بالموافقة، أن يشكل، بالنسبة إلى الفترة من ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، استثناء على الفقرة ١ من المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، التي تنص على أن تتألف دوائر المحكمة الدولية من ١٦ قاضياً مستقلاً دائماً. ورغم تكليف القاضية فان دن فينغارت مبكراً بالنظر في قضية مركسيتش، فإنها ستتمكن مع ذلك من استكمال فترة ولايتها التي تدوم أربع سنوات وتنتهي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

كما أود التأكيد على أن تكليف القاضية فان دن فينغارت بالنظر في قضية مركسيتش لن تنشأ عنه تبعات مالية إضافية بالنسبة إلى المحكمة الدولية.

وإني على ثقة من أنكم ستوافقون على أنه من المستصوب إلى حد كبير أن تُبذل كافة الجهود لضمان بقاء المحكمة الدولية في أحسن وضع يمكنها من الوفاء بالمواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز الخاصة بها. إن السماح للقاضية فان دن فينغارت بالنظر في قضية مركسيتش في هذا الوقت سيساعد بالتأكيد على بلوغ تلك الغاية. ولذا فإنني سأكون ممنناً للغاية لو عملتم عاجلاً على إطلاع أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن على هذه الرسالة، حتى يتسنى لهم في أقرب وقت ممكن اتخاذ الإجراء المناسب في هذه المسألة.

(توقيع) كوفي عنان